قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٩٨ لسنة ١٩٩٧

بشأن الموافقة على الاتفاق الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٦/٥/٢

بين حكـومة جمهـورية مصـر العـربية وحكومة مملكة الدانمرك

بشـأن المنـحة الدانمـركية لمشـروع أجهـزة اتصالات لاسلكية

لأعمال التشغيل والصيانة لشبكات نقل الضغط العالى

لهيئة كهرباء مصر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الاتفاق الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٦/٥/٢ بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة مملكة الدانمرك بشأن المنحة الدانمركية لمشروع أجهزة اتصالات لاسلكية لأعمال التشغيل والصيانة لشبكات نقل الضغط العالى لهيئة كهرباء مصر ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ المحرم سنة ١٤١٨هـ

(الموافق ١٣ مايو سنة ١٩٩٧ م) .

حسنى مبارك

اتفـــاق

بين حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة مملكة الدانمرك

بشأن منحة حكومة الدانمرك لمشروع أجهزة اتصالات لاسلكية لأعمال التشغيل والصيانة لشبكات نقل الضغط العالى لهيئة كهرباء مصر

(مقدمـــة)

بالإشارة إلى مذكرة التفاهم الخاصة بمشاورات التنمية المصرية الدانمركية المؤرخة فى مايو ١٩٩٥ وافقت حكومة مملكة الدانمرك على أن تتيح لحكومة جمهورية مصر العربية مبلغ ١٨,٤ مليون كرون دانمركى كمنحة لدعم تنفيذ مشروع أجهزة اتصالات لاسلكية لأعمال التشغيل والصيانة لشبكات نقل الضغط العالى لهيئة كهرباء مصر .

وقد وافقت كل من حكومتى جمهورية مصر العربية وحكومة مملكة الدانمرك على تنفيذ المشروع طبقا للنصوص الواردة فى هذه الاتفاقية ومستندات المشروع المؤرخة ١١ سبتمبر ١٩٩٥

تم تحديد الشروط العامة لهذه الاتفاقية فى الاتفاق العام للتعاون الفنى المبرم بين البلدين فى ٢٥ مارس ١٩٨١

مادة (١)

تعـــاريف

لأغراض هذه الاتفاقية ومالم ينص على غير ذلك فإن المصطلحات الموضحة بعد تعنى الآتى :

(أ) السلطات المختصة تعنى بالنسبة للحكومة الدانمركية وزارة الخارجية ، وكالة مساعدات التنمية الدانمركية (DANIDA) وتعنى بالنسبة للحكومة المصرية وزارة الاقتصاد والتعاون الدولى ، أو بالنسبة لكلا الطرفين أى هيئة أخرى مفوضة للقيام بالمهام التى تؤديها حاليا السلطتان المذكورتان .

(ب) الأطراف وتعنى السلطات المختصة .

(ج) وثيقة المشروع وتعنى الوثيقة التى تم توقيعها بين هيئة كهرباء مصر وسفارة الدانمرك فى ١١ سبتمبر ١٩٩٥ ويتم الموافقة عليها من قبل وزارة الاقتصاد والتعاون الدولى وتحتوى وثيقة المشروع على الشكل التنظيمى للمشروع / البرنامج والتى ستحكم تنفيذ المشروع .

مادة (٢)

أهداف المشروع

هدف التنمية الشاملة التى يسعى إليها المشروع هو المساهمة فى تنمية الأنشطة التجارية والصناعية للمناطق السبعة التابعة لهيئة كهرباء مصر الهدف الفورى للمشروع هو تحسين قدرة شبكة نقل الضغط العالى .

مادة (٣)

نواتج المشروع

من أجل تحقيق الأهداف الفورية المشار إليها بعاليه فإن المشروع يهدف إلى تحقيق مايلى :

تسهيلات اتصالات لاسلكية تشمل معدات اختبار مقامة / تم إحلالها فى حوالى ٢١٠ محطة .

توفير مايقرب من ٣٧٥ جهاز راديو متنقل/ يمكن حمله .

توفير قطع غيار لأجهزة اتصال ستورن اللاسلكية الموجودة .

أفراد مدربين لهيئة كهرباء مصر على معدات الاتصالات اللاسلكية الجديدة O & M .

مادة (٤)

وثيقة المشروع

وثيقة المشروع التى تم توقيعها بين هيئة كهرباء مصر والسفارة الدانمركية فى ١١ سبتمبر ١٩٩٥ ، وتم الموافقة عليها من قبل وزارة الاقتصاد والتعاون الدولى ستحكم تنفيذ المشروع وسيتم مراجعة هذه الوثيقة وتحديثها من خلال المراجعة المشتركة للمشروع وتخضع أية تعديلات فى وثيقة المشروع لموافقة كل من وزارة الاقتصاد والتعاون الدولى والسلطات الدانمركية بما لايتعارض مع هذا الاتفاق .

مادة (٥)

التزامات الحكومة المصرية

بموجب هذا الاتفاق تقوم الحكومة المصرية بمايلى :

(أ) إخطار الدانيدا بصفة عاجلة بأية ظروف قد تتدخل أو تهدد بالتدخل فى نجاح تنفيذ المشروع .

(ب) تقديم رأيها بشأن كافة الرسومات الأولية والرسومات التنفيذية والتقارير والتوصيات أو أية أمور أخرى تحال إليها من الدانيدا ، وذلك لأخذ المشورة فيها فى فترة مناسبة لتجنب حدوث تأخير أو إرباك فى تنفيذ الخدمات أو الأعمال .

(ج) دفع رسوم الاستيراد (جمارك) والضرائب على السلع المستوردة (١٥٪ تقريبا) والتأمين على المعدات فى مصر تستحق الدفع بالعملة المحلية .

(د) توفير موارد القوى العاملة لإدارة المشروع وتركيب المعدات وهذه الموارد من القوى العاملة تكون من بين موظفى هيئة كهرباء مصر .

(هـ) توفير المبالغ اللازمة لدفع كافة المصاريف الأخرى المطلوبة لإقامة وتشغيل المشروع والتى لم يتم ذكرها كبنود توفرها حكومة الدانمرك .

مادة (٦)

التزامات حكومة الدانمرك

تقدم حكومة الدانمرك مايلى بغرض التنفيذ الفعال للمشروع :

	مليون كرون دانمركى
١ - معدات لاسلكية وقطع غيار	١٥,٠٠
٢ - تدريب	١,٠
٣ - خدمات استشارية	٠,٧
٤ - احتياطيات	١,٧
الإجمالى	١٨,٤

أى اقتراحات لمكونات إضافية أو لإعادة التخصيص بين هذه المكونات تخضع لموافقة كلا الطرفين .

أى رصيد متبقى أو أى وفورات من مبالغ المشروع لايتم صرفها بواسطة المشروع بدون موافقة السلطات المختصة ويكون المبلغ الممنوح بالكرون الدانمركى وأى مكاسب تنتج عن التغيرات فى أسعار الصرف أو الفائدة الناتجة عن التحويلات لايمكن صرفها بواسطة المشروع .

يتم شراء المعدات ... إلخ مباشرة بمعرفة دانيدا مالم يتفق على خلاف ذلك .

مادة (٧)

التمويل

تقوم الحكومة المصرية بإعادة إقراض المبالغ الخاصة بجزء المشروع الممول من الدانيدا إلى هيئة كهرباء مصر ، باستثناء المبالغ التى يتم استخدامها للمساعدة الفنية والخدمات الاستشارية والتدريب ، مع استبعاد الخدمات المقدمة أثناء المرحلة الأولية للمشروع وفيما يلى الشروط والأحكام لإعادة الإقراض :

المبلغ : ١٨,٤ مليون كرون دانماركى تحول للجنيه المصرى بتطبيق سعر الصرف السارى فى تاريخ آخر توقيع على الاتفاق الحكومى .

يتم تحديد المبلغ الفعلى عن انتهاء مفاوضات العقد لكافة مكونات المشروع .

الشروط : بالنسبة لسداد الأصل ١٥ سنة تتضمن أربع سنوات فترة سماح .

سعر الفائدة : ٤٪ سنويا .

مادة (٨)

الشحن

كافة الشحنات بموجب أحكام هذه الاتفاقية تتم طبقا لمبدأ حرية الملاحة فى التجارة الدولية فى نطاق المنافسة الحرة والعادلة .

مادة (٩)

الاستيراد والضرائب على الواردات

والمصروفات العامة الاخرى والرسوم

تقوم جمهورية مصر العربية بضمان الاستيراد والإفراج الجمركى الفورى للسلع التى تشملها هذه الاتفاقية والتى تشمل قوائم المواد التى يتم استيرادها بواسطة المورد طبقا لمواصفات عقد التوريد وتضمن الأطراف عدم استخدام المنحة الدانمركية فى دفع أى رسوم استيراد أو ضرائب أو أى مصروفات قومية أو عامة أخرى مثل غرامات الاستيراد ورسوم لتعويض الضرائب على الإنتاج المحلى أو مصروفات أو ودائع تتعلق بإصدار مدفوعات وتصاريح وتراخيص العمل أو تراخيص استيراد لكافة المعدات أو المواد والتوريدات وقطع الغيار التى تقدمها الدانمرك للأنشطة المتفق عليها .

مادة (١٠)

المعلومات والمراقبة والتقييم

١ - تتعاون الأطراف تعاونا كاملا لضمان تحقيق أغراض هذه الاتفاقية وتحقيقا لهذا يقوم الأطراف بتبادل وجهات النظر بشأن المسائل المتعلقة بالمشروع ويزود كل طرف الآخر بكافة البيانات والوثائق والمعلومات المتاحة لديهم ويقدم كافة المساعدة المتبادلة الملائمة المطلوبة لقيام الأطراف بمهامهم وتقديم كل الدعم اللازم ، وخاصة فى المسائل الإدارية لتسهيل التنفيذ المناسب للمشروع .

٢ - يتم إجراء عمليات مراجعة مشتركة دانمركية / مصرية للمشروع طبقا لوثيقة المشروع أو بناء على طلب أى من الطرفين .

٣ - لدانيدا الحق فى القيام بأى مهام مالية أو فنية تعتبرها ضرورية لمتابعة تنفيذ المشروع ، ولتسهيل عمل الشخص أو الأشخاص الموكل إليهم تنفيذ مهمة المراقبة ، على حكومة جمهورية مصر العربية أن تزودهم بكافة المساعدات والمعلومات والمستندات المتعلقة بذلك .

٤ - يمكن إجراء عملية تقييم المشروع ، التى من المفضل أن تتم باشتراك دانيدا وحكومة جمهورية مصر العربية ، بناء على طلب أى من الطرفين .

٥ - لدانيدا الحق بمقتضى هذه المادة فى إجراء متابعة وتقييم للمشروع بعد الانتهاء من تنفيذه .

مادة (١١)

إعداد تقارير المشروع

يتم اتباع الإجراءات التالية لإعداد التقارير عن المشروع :

(أ) يتم تقديم تقارير ربع سنوية عن حالة تقدم المشروع للسفارة الدانمركية ويتم إعداد هذه التقارير طبقا للخطوط الاسترشادية لدانيدا والخاصة بإعداد تقارير المشروع .

(ب) يتم مراجعة المشروع من جانب السفارة الدانمركية فى نهاية فترة ضمان العيوب أى بعد سنة واحدة من إتمام تنفيذ المشروع .

(ج) عند إتمام المشروع تقوم إدارة المشروع بإعداد تقرير استكمال المشروع طبقا للخطوط الاسترشادية لدانيدا الخاصة بإعداد تقارير استكمال المشروع .

مادة (١٢)

تحويل الملكية

تبقى البنود المقدمة من حكومة الدانمرك ملك للمشروع مالم يتفق الطرفان على خلاف ذلك ، وبالنسبة للأعمال المدنية فإنها تصبح من ممتلكات المشروع من تاريخ (إصدار) شهادة تسليم المشروع من جانب الاستشارى .

مادة (١٣)

متطلبات مسبقة

المساعدة الدانمركية للمشروع سارية المفعول، وذلك عند تحقق المتطلبات المشار إليها عاليه .

مادة (١٤)

تعليق التنفيذ

فى حالة التحقق من وجود مخالفات حادة أو شك فى وجودها فى إطار المشروع يمكن لأى طرف أن يعلق التنفيذ كليا أو جزئيا إلى أن يقرر الطرف الذى طلب التعليق استئناف التنفيذ .

مادة (١٥)

الإجراءات المحاسبية والمراجعة

١ - فى خلال ستة شهور من انتهاء السنة المالية ١٩٩٧/٩٦ الخاصة بالحكومة المصرية يتم تقديم حسابات المراجعة إلى الدانيدا ، وذلك طبقا لوثيقة مشروع هذه الاتفاقية .

٢ - لممثلى المراجع العام الدانمركى الحق فى القيام بأى مراجعة حسابية أو تفتيش تعتبر ضرورية ، وذلك فيما يتعلق باستخدام المنحة الدانمركية استنادا إلى كافة المستندات المتعلقة بها .

مادة (١٦)

دخول الاتفاقية حيز التنفيذ

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بصفة مؤقتة من تاريخ توقيعها ونهائيا فى تاريخ تبادل الإخطار بإتمام الإجراءات القانونية .

مادة (١٧)

فض الخلافات

١ - أى خلاف فى شأن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية يتم تسويته عن طريق التفاوض بين الطرفين وفى حالة عدم التوصل إلى حل لهذا الخلاف خلال فترة زمنية مقدارها سنة فيمكن عندئذ إحالته إلى التحكيم من قبل أى من الطرفين .

٢ - يتم التحكيم وفقا للأسس التالية : عدد المحكمين ثلاثة أفراد يتم تعيين واحد من قبل كل طرف ويتم تعيين الثالث بواسطة العضوين المختارين وفى حالة حدوث خلاف بين المحكمين حول اختيار الأخير فإن تعيينه يتم بواسطة جهة محايدة يتم اختيارها عن طريق العضوين . يقدم حكم المحكمين كتابة ويكون موقعا من قبل المحكمين الثلاثة جميعهم . يقرر المحكمون الثلاثة الإجراءات التى تتبع من قبل محكمة التحكيم . والتى ستقرر أيضا تكاليف التحكيم ونسب توزيعها بين الطرفين .

مادة (١٨)

مدة المشروع

تبلغ مدة المشروع سنتين ونصف شاملة فترة ضمان العيوب وفى حالة التأخر فى تنفيذ المشروع قد يمكن مد فترة المشروع عن طريق اتفاق متبادل وفى حدود الميزانية المتفق عليها .

مادة (١٩)

إنهاء الاتفاقية

تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة سنتين ونصف من دخولها حيز النفاذ ، ويجوز لطرفيها الاتفاق على إنهاء المشروع من خلال خطابات متبادلة .

وإشهادا على هذا فإن الطرفين اللذين يعملان من خلال ممثليهم المفوضين لهذا الغرض قد وقعا هذه الاتفاقية من أصلين باللغتين العربية والإنجليزية ولكل منهما نفس الحجية وعند الاختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

تم فى القاهرة بتاريخ ٢ مايو ١٩٩٦

عن	عن
حكومة جمهورية مصر العربية	حكومة مملكة الدانمرك
صاحبة السعادة	صاحب السعادة
د. نوال التطاوى	فين ثيلستد
وزير الاقتصاد والتعاون الدولى	القائم بالأعمال

قرار وزير الخارجية

رقم ٧ لسنة ١٩٩٨

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد/ رئيس الجمهورية رقم ٩٨ الصادر بتاريخ ١٣/٥/١٩٩٧ بشأن الموافقة على اتفاق المنحة الدانمركية لمشروع أجهزة اتصالات لاسلكية لأعمال التشغيل والصيانة لشبكات نقل الضغط العالى لهيئة كهرباء مصر بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة مملكة الدانمارك ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢/٥/١٩٩٦ ؛

وعلى تصديق السيد/ رئيس الجمهورية بتاريخ ١٣/٥/١٩٩٧ ؛

قـــــــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاق المنحة الدانمركية لمشروع أجهزة اتصالات لاسلكية لأعمال التشغيل والصيانة لشبكات نقل الضغط العالى لهيئة كهرباء مصر بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة مملكة الدانمارك ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢/٥/١٩٩٦ ويعمل به اعتبارا من ٢٥/٥/١٩٩٧

صدر بتاريخ ١٥/١/١٩٩٨

وزير الخارجية

عمرو موسى